

التحولات الديموغرافية والاستقرار السكاني في منطقة كرسة خلال الفترة (1995-2021م) دراسة جغرافية تحليلية

د. باسم محمد نوفل

عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا،
كلية الآداب، جامعة درنة.

nofalb281@gmail.com

orcid.org/0009-0007-3053-9313

د. منصور موسى محمد

عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا،
كلية الآداب، جامعة درنة.

mansormossi@gmail.com

orcid.org/0009-0001-7673-4110

أ. هنية علي حمد

عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة درنة.

omalieid61@gmail.com

orcid.org/0009-0007-5409-3803

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة التحولات الديموغرافية الجوهريّة في منطقة كرسة الساحلية بشرق ليبيا على خلال ربع قرن. تهدف الدراسة إلى تحليل التفاعل بين العوامل الجيوسياسية، الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على استقرار الكتلة السكانية. سعى هذا البحث للكشف عن أهم التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الخصائص السكانية العامة لسكان منطقة كرسه في الفترة (1995-2021) مع تركيزه على إبراز الأهمية النسبية لمجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في خلق واقع ديموغرافي مميز لتلك الكتلة السكانية.

ولقد خلّصت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها أن للعامل الاجتماعي - التركيبة القبلية - دور فعّال في استقرار الكتلة السكانية سيما فترة الصدمات المسلحة التي شهدتها المنطقة عقب سيطرة التنظيمات المتطرفة على مدينة درنة خلال عام 2011م، أيضا كان للزيادة الطبيعية (المواليد- الوفيات) بالغ الأثر في استمرار نمو الكتلة السكاني.

ومع اندعاج شبه تام لأثر الهجرة الوافدة أو النازحة، التي لم يكن لها أي أثر ملموس خلال الفترة ذاتها، إضافة لذلك ساهم موقع المنطقة (بالقرب من مدينة درنة والأثرون والقبّة ورأس الهلال)، إضافة لظروفها الطبيعية المميزة في دعم واستقرار الكتلة السكانية بحيث لم تتأثر ديموغرافيا بالأحداث السياسية

والازمات الاقتصادية التي تعرضت لها المنطقة ككل في السنوات العشر الأخيرة، كونها منطقة زراعية ورعوية بالدرجة الأولى، فضلا عن كونها متجانسه من حيث إن أغلب سكانها ينتمون لقبيلة واحدة (التراكي)، وعليه لم تسجل أي حالات وفود إليها أو نزوح منها خلال تلك الفترة، ذلك أن البنية القبلية المتجانسة لعبت دور (صمام الأمان) في الحفاظ على الاستقرار السكاني، وتجنب موجات النزوح القسري إبان الأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011م. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، إضافة إلى تحليل بيانات التعداد الرسمي والسجل المدني. وأظهرت النتائج أن الزيادة الطبيعية شكلت المحرك الرئيس للنمو السكاني، في حين بقيت الهجرة محدودة التأثير نتيجة التماسك الاجتماعي والبنية القبلية المتجانسة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات السكانية، البنية الديمغرافية، النمو السكاني، الهجرة، منطقة كرامة.

Abstract.

This study examines the fundamental demographic shifts in the coastal region of Karsa, eastern Libya, over a twenty-five-year period (1995–2021). It aims to analyze the interaction between geopolitical, economic, and social factors and their impact on population stability. Employing a descriptive-analytical approach combined with a historical methodology, the study utilizes official census data and civil registry records.

The findings indicate that natural increase (birth-death rates) served as the primary driver of population growth in the region. Conversely, the study reveals that migration—both inbound and outbound—had negligible impact, primarily due to the region's strong social cohesion. The homogeneous tribal structure emerged as a pivotal factor in maintaining

population stability, acting as a "safety valve" that preserved social integrity and prevented forced displacement, particularly during the security crises and armed conflicts following 2011. Furthermore, the region's strategic geographical location, combined with its agriculture- and livestock-based economy, contributed to shielding its demographic stability from the political instability and economic crises that affected the broader region over the past decade.

Key wards: Population Change – Demographic Structure – Population growth – Immigration - Karsa region.

المقدمة:

يصنف هذا النوع من البحوث ضمن فئة البحوث الخاصة بجغرافيا السكان، إذ من المعروف إنها من أكثر فروع الجغرافيا البشرية ديناميكية وحساسية للبعد الزمني سيما إذ ما أجريت عبر فترة زمنية طويلة، كما هو الحال في بحثنا هذا الأمر الذي يعطينا صورة أكثر دقة ووضوحاً لواقع الكتلة السكانية.

تعرف جغرافيا السكان بكونها العلم الذي يهتم بدراسة التغيرات التي تطرأ على الكتلة السكانية في مكان محدد وزمان معين مع التأكيد على جملة العوامل التي أدت لحدوث ذلك التغير، ما أعطى لهذا العلم خصوصية فريدة ميزته عن علوم إنسانية كثيرة أبرزها علم الديموغرافيا، فلا يغيب عن أذهاننا أن تلك الخصائص الديموغرافية هي في الحقيقة انعكاس مباشر لتطافر منظومة المكان Spatial System (غلاب، 1998: ص 65) الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، فنجد على سبيل المثال أن هناك تأثيراً واضحاً للعوامل الاجتماعية، طبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومستوى التعليم، وطبيعة الأفكار المستمدة من العقيدة وغيرها فهي تلعب دوراً بارزاً في تحديد مستويات الخصوبة والحالة الزوجية ومستوى الإعال، أيضاً تلعب العوامل الاقتصادية المتمثلة في طبيعة الأنشطة الاقتصادية الممارسة دور حاسم في تحديد متوسط دخل الفرد، ومن ثم

تحديد معدلات التغير في الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن الهجرة الأمر الذي يعكس ظلاله على التركيز العمري والنوعي للسكان وفي النهاية يحدد مدى التذبذب أو الاستقرار في معدلات النمو السكاني في عموم الكتلة السكانية.

وتبرز أهمية دراسة المجتمعات الريفية اليبية في ظل محدودية الدراسات الديموغرافية التي تناولت هذه البيئات من منظور تحليلي معمق، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالتحويلات السياسية والصراعات المسلحة، وتكتسب دراسة منطقة "كرسة" أهمية خاصة نظراً لموقعها الاستراتيجي كمراكز تماس خلال فترات الصراع المسلح، مما يمنح الباحثين فرصة لفهم كيفية صمود المجتمعات الريفية أمام عدم الاستقرار الأمني والصراع المسلح. كذلك تعكس هذه الدراسة كيف تترجم الخصائص الديموغرافية وواقع "المنظومة المكانية" (Spatial System) بظروفها الطبيعية والاجتماعية.

لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الديموغرافية في منطقة كرسة خلال الفترة 1995-2021، مع التركيز على أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تشكيل الخصائص السكانية واستقرارها.

مشكلة الدراسة:

تعد دراسة الخصائص الديموغرافية من الأمور الملحة في عصرنا الحالي لما يشهده من تغيرات مستمرة أثرت بشكل واضح على بنية السكان الديموغرافية والتنموية، والدراسات السكانية تتميز بكونها المؤشر الرئيس والمخزون الأساسي لمعرفة حاجات المجتمع المادية التي لا يمكن الاستغناء عنها، بوصفها متغير مستقل ومؤثر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في إعادة تشكيل وتحليل التركيب السكاني والاقتصادي لمنطقة الدراسة (العبيدي وجراد، ص، 2024).

تتبلور مشكلة الدراسة في رصد ديناميكية السكان في بيئة ريفية شبه معزولة ديموغرافياً رغم الاضطرابات المحيطة. من خلال تتبع ديناميكية حركة سكان منطقة كرسة وتحديد أهم العوامل التي ساهمت في خلق هذا الواقع منذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن. ومعالج قضية ديموغرافية مرتبطة بالاستقرار السكاني أثناء فترات الأحداث والصراعات التي مرت بها البلاد.

فرضيات الدراسة:

تكتسب جغرافية السكان أهميتها من كونها مرآة المنظومة المكانية (Spatial System) التي تتفاعل فيها العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه انطلق بحثنا هذا من عدة فرضيات محورية هي كالتالي:

1- لعب العامل الاجتماعي (القبلي) دوراً هاماً في جعل المنطقة أكثر استقراراً حيث نأت بنفسها عن أي تغييرات كبيرة في خصائصها الديموغرافية خاصة فترة الصراعات المسلحة التي شهدتها مدينة درنة.

2- ساهم موقع المنطقة في استقرارها الديموغرافي، فقربها من درنة جعلها من الأماكن غير الآمنة للجوء من قبل النازحين من مختلف مناطق الشرق الليبي، أيضاً قربها من الأثرون ورأس الهلال والقبّة، وفر لها أغلب احتياجاتها، الأمر الذي أغلق الباب في وجه نزوح سكانها.

3- تضافرت العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لتمنح المنطقة معدلات نمو سكاني ثابتة ومستقرة خلال أكثر من ربع قرن من الزمن.

أهداف الدراسة:

يكمّن الهدف من دراسة التحولات الديموغرافية لسكان منطقة كرسة في النقاط الآتية:

1. تحليل جملة التغيرات التي طرأت على سكان المنطقة في الفترة ما بين (1995- 2021) مع التركيز على أهم المحطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها، وبالتالي تحديد مدى تأثير تلك العوامل على الخصائص الديموغرافية العامة.

2. التعرف على أهم المحطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المنطقة خلال هذه الفترة، وتحديد مدى تأثير هذه العوامل على الخصائص الديموغرافية العامة للكتلة السكانية.

3. الخروج بتصورات للوضع السكاني في منطقة الدراسة تساعد في توفير مؤشرات علمية داعمة للتخطيط المحلي والتنمية المستدامة في منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1. سد العجز في الدراسات السكانية على مستوى المناطق الريفية (القروية) في ليبيا إذ من المعروف أن أغلب الدراسات السكانية تُعنى بالمدن الكبرى.
2. سد الفجوة البحثية في الدراسات السكانية للمناطق الريفية وشبه الريفية.
3. يعطي هذا البحث تصوراً كاملاً لطبيعة التغيرات السكانية في منطقة اعتبرت لفترة ليست بالقصيرة من أبرز مناطق التماس إبان فترة الصراع المسلح الذي نشب عقب سيطرة التنظيمات المتطرفة على مدينة درنة.

المنهجية:

أولاً- منطقة الدراسة:

كرسه الموقع والموضع (Sliet and Location):

الموقع الفلكي: تقع منطقة كرسة فلكياً عند التقاء خط طول 22:4° شرقاً بدائرة عرض 32:5° شمالي كما هو مبين بالخريطة رقم (1).

الموضع: تصنف منطقة كرسة كقرية وفقاً للمقياس العددي المتبع لتصنيف المراكز العمرانية في ليبيا*، وهي تجمع سكان ساحلي تقع في شمال شرق البلاد، ولا تكاد تبعد عن مدينة درنة من ناحية الشرق أكثر من 18 كيلومتر وبالتالي يمكن اعتبارها أحد ضواحي المدينة، في المقابل يفصلها عن مدينة البيضاء ناحية الغرب قرابة 80 كيلومتر، في نفس الاتجاه تبعد عن بنغازي ثاني أكبر المدن في البلاد قرابة 235 كيلومتر، وعن العاصمة طرابلس الواقعة جهة الغرب أيضاً قرابة 862 كيلومتر تقريباً.

الشكل رقم (1) توضح الموقع منطقة كرسة.



المصدر: إعداد البُحَاث باستخدام برنامج Arc map 10.8

تتميز منطقة كرسة بوقوعها مباشرة على ساحل المتوسط ومن خلفها تقع مرتفعات الجبل الأخضر وتصنف مع غيرها من المدن المجاورة كالأثرون ورأس الهلال وسوسة وشحات على أنها مناطق سياحية تزخر بالآثار الإغريقية والرومانية أضاف لذلك يقع بالقرب من المنطقة الكثير من الأودية المهمة أشهرها وادي مرقس ووادي كرسة إضافة لعيون المياه الطبيعية كعين كرسه وساقية أبانيو، إضافة لذلك يقع غرب المدينة واحد من أكثر الظاهرات الكارستية شهرة في المنطقة الشرقية والمسمى بهوا إفتيح وهو عبارة عن كهف كارستي ناتج عن عمليات الإذابة المستمرة (دوكسيادس، 1979: ص 23).

ثانيًا- مصادر البيانات:

الدراسة الميدانية: تم جمع معلومات مباشرة من الواقع الميداني، من خلال التفاعل مع السكان المحليين، ولتحقيق هذا الغرض تم إضافة إجراء المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

البيانات الثانوية: جمع البيانات الرسمية من مصلحة السجل المدني (إحصائيات التعداد السكاني، تقارير النمو السكاني، معدلات الولادة والوفيات، إحصائيات

البطالة). وكذلك الاستفادة من التقارير والدراسات السابقة التي تناولت الوضع السكاني في مناطق مماثلة لمنطقة الدراسة.

منهج الدراسة: تم في هذا البحث الاعتماد على عدة مناهج منها المنهج التاريخي Historical approach لدراسة التطور التاريخي للمتغيرات عبر ما يقرب من ربع قرن إضافة إلى المنهج السلوكي behavioral approach والذي يتضمن تفسيراً لجملة القرارات الخاصة بأحكام المجتمع النابعة من ثقافته ومدى انعكاسها على الخصائص الديموغرافية سيما في المجتمعات القروية، ونظراً لشح البيانات فقد تم الاعتماد المباشر على بيانات مكتب السجل المدني بمنطقة كرسى والتعدادات العامة للسكان، والمنهج الكمي والاحصائي في حساب معدلات النمو والمواليد والوفيات، إضافة إلى المنهج المقارن للمفاضلة بين نتائج التعدادات المختلفة.

ثالثاً- حدود منطقة الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في منطقة كرسى، أما الحدود الزمانية فهي الفترة الزمانية التي استغرقتها الدراسة من عام 1995م حتى 2021م،

رابعاً- مناقشة النتائج:

1- النمو السكاني Population growth:

تشمل دراسة النمو السكاني ثلاث مكونات رئيسية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة) تمثل العلاقة بين المواليد والوفيات فيها ما يعرف باسم الزيادة الطبيعية، وهي دراسة النمو السكاني دون أن تدخل الهجرة في حسابه بوصفها زيادة غير طبيعية (إعادة انتشار وتوزيع للسكان) (الشلقاني: 1998 ص121).

تضاعفت الكتلة السكانية في الفترة (1995-2013)، مع تسجيل قفزة في معدل النمو السنوي بلغت 5.4% بين عامي 2006-2011.

الزيادة الطبيعية (natural increase):

تعرف الزيادة الطبيعية بأنها التغير العددي الذي يطرأ على سكان منطقة ما خلال فترة زمنية محددة (العيسوى: 1994، ص76) وهو ناتج الفرق بين

الأعداد الخام للمواليد والوفيات في نفس السنة* ويعبر عنه حالة لكل 1000 نسمة ويشمل:

المواليد Births. Rate:

يمثل المواليد بأعدادهم المطلقة الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم (الكخيخ، 1995، ص132) في حين أن الخصوبة** تقتصر للدلالة على القدرة على الانجاب والتوالد fecundity ويعبر عنه بعدد المواليد الأحياء. سجلت المنطقة معدلات مرتفعة بمتوسط 120 حالة ولادة سنوياً (2007-2021). بلغت ذروة معدل المواليد الخام نحو 54% عام 2011، قبل أن تتراجع إلى 29% عام 2021. يعزى هذا الارتفاع للزواج المبكر، تعدد الزوجات، واتساع قاعدة الهرم السكاني (مجتمع قتي). وتعتبر هذه المعدلات الأعلى في عموم البلاد، ويرجع السبب في ذلك لعدة عوامل منها طبيعة التركيب العمري، والنوعي للسكان خاصة وأنها كتله شابه تتميز باتساع قاعدة الهرم السكاني من الفئات العمرية الأولى والثانية، فبالنظر للجدول رقم (1) والشكل التوضيحي المرفق (1) يتضح أن التوزيع النسبي لفئات النوع يكاد يكون متساوياً تماماً بين الفئتين (الذكور - الإناث) خلال الفترة (1995 - 2006)، إضافة لذلك طبيعة العادات والتقاليد المتوارثة عند السكان تلعب دوراً بارزاً في ارتفاع تلك المعدلات خاصة ما يرتبط بانخفاض سن الزواج وانتشار عادة تعدد الزوجات والزواج المبكر سيما بين الإناث وانخفاض معدلات الطلاق - سيأتي علي ذكرها لاحقاً بشكل مفصل - كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع معدلات المواليد الخام ولايزال تأثيرها واضح للعيان على الرغم من انخفاضها النسبي في السنوات الأخيرة كما هو واضح في الجدول.

جدول رقم (1) معدلات المواليد الخام لكسان في منطقة كرسة خلال الفترة (2007-2021)

السنة	السكان	مواليد	معدل المواليد الخام / بالآلف
2007	2227	101	45
2008	2352	125	53
2009	2489	135	54

السنة	السكان	مواليد	معدل المواليد الخام / بالآلاف
2010	2598	108	41
2011	2748	150	54
2012	2886	140	48
2013	3004	121	40
2014	3108	100	32
2015	3229	124	38
2016	3322	93	27
2017	3447	125	36
2018	3565	117	32
2019	3691	123	33
2020	3814	125	32
2021	3930	115	29
المجموع	46.410	1.802	1000

المصدر: التعدادات العامة لسكان (1995 - 2021)، بيانات السجل المدني كرسه 2021م.

الوفيات (mortality):

يُعرَّف معدل الوفيات إجرائياً في الدراسات الديموغرافية والوبائية الحديثة بأنه مقياس إحصائي يعكس شدة حدوث الوفيات في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة؛ حيث يُحسب بقسمة إجمالي عدد الوفيات (سواء كانت لجميع الأسباب أو لأسباب محددة) على إجمالي عدد السكان في منتصف العام نفسه، مع ضرب الناتج في ثابت قياسي غالباً ما يكون 100,000 لغرض الترميز المقارن بين الأقاليم الجغرافية (منظمة الصحة العالمية، 2024، ص 45).

تعد الوفيات من أهم العوامل السلبية التي تؤثر في ظاهرة النمو السكاني وتأتي أهميتها بعد عامل الخصوبة مباشرة، وقد عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها "الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية إذ لا تشمل وفاة الأجنة. (مصيلحي: 2004، ص 95). وبالنظر للجدول المرفق رقم (2) التوضيحي يتبين لنا انخفاض أعداد الوفيات بحيث قدرت بنحو 5.7 كمتوسط سنوي لإجمالي حالات الوفاة الناتجة عن مختلف الأسباب، في المقابل نلاحظ إن معدل الوفيات الخام لم يتجاوز في حدوده القصوى 2.8% سنوياً.

جدول رقم (2) معدلات المواليد الخام لكسان في منطقة كرسه خلال الفترة (2007-2021)

السنة	عدد السكان	وفيات	معدل الوفيات الخام / بالآف
2007	2227	4	1.8
2008	2352	7	2.9
2009	2489	5	2
2010	2598	6	2.3
2011	2752	5	1.8
2012	2886	8	2.8
2013	3004	5	1.7
2014	3108	6	1.9
2015	3229	7	2.2
2016	3322	4	1.2
2017	3447	5	1.5
2018	3565	9	2.5
2019	3691	7	1.9
2020	3814	5	1.3
2021	3930	8	2
المجموع	46.410	91	1000

المصدر: التعدادات العامة لسكان (1995-2021 ف)، بيانات السجل المدني كرسة 2021

معدل النمو الطبيعي:

يرتبط النمو الطبيعي ارتباطاً وثيقاً بمسار التحول الديموغرافي الذي تمر به المجتمعات، حيث يؤدي الانخفاض التدريجي في معدلات الوفيات ثم الخصوبة إلى تغيرات جوهرية في حجم السكان وتركيبهم العمري والمهني. وقد أشارت تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن التحول الديموغرافي يتمثل في الانتقال من مستويات مرتفعة للخصوبة والوفيات إلى مستويات منخفضة لكليهما، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على معدلات النمو الطبيعي للسكان (UNFPA, 2023, p1).

المواليد مقابل انخفاض معدلات الوفيات، الأمر الذي أسهم في تعزيز النمو الديموغرافي والاستقرار السكاني بالمنطقة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3) يوضح معدلات النمو الطبيعي للسكان كرسه خلال الفترة (2007-2021)

السنة	السكان	معدل النمو الطبيعي
2007	2227	43.2+
2008	2352	50.1+
2009	2489	52+
2010	2598	38.7+
2011	2748	52.2+
2012	2886	45.2+
2013	3004	38.3+
2014	3108	30.1+
2015	3229	35.8+
2016	3322	25.8+
2017	3447	34.5+
2018	3565	29.5+
2019	3691	31.1+
2020	3814	30.7+
2021	3930	27+
المجموع	46.414	564.2

المصدر: التعدادات العامة لسكان (1995 - 2021 ف)، بيانات السجل المدني كرسة 2021.

ثانياً: تركيب السكان population strctre:

يقصد بالتركيب السكاني تصنيف السكان وتقسيمهم لفئات وفق عنصر ديموغرافي معين (السعدى: 2014، ص 77) مثل السنة أو النوع أو البناء الاقتصادي أو الحالة الزوجية وغيرها من أنماط التركيب السكاني والتي من شأنها إعطاء صورة تفصيلية عن طبيعة الكتلة السكانية موضوع الدراسة.

أ- التركيب العمري للسكان (Age strctre of the population):

وفيه يتم تقسيم السكان حسب فئات السنة إلى فئات عمرية بمستويات مختلفة لذا فهناك نوعين من هذه الفئات هما الأشهر في الدراسات السكانية (الهمالي: 2007، ص122).

1- الفئات العريضة وتنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية: صغار السن (صفر - 14 سنة)، متوسطي السن (15-64 سنة)، كبار السن (65 فما فوق).

2- الفئات الخماسية للسكان وفيها يقسم السكان لفئات عمرية بفاصل منتظم من السنوات لكل فئة (15-64) - (65 فأكثر) وبالنظر للبيانات الواردة في الجدول رقم (4) يتضح لنا استحواداً واضحاً من قبل الفئة (صغار السن، متوسط السن) على قاعدة الهرم السكاني إذ يمثلان معاً ما نسبته 96% من إجمالي الكتلة السكانية مقابل 4% من حجم الكتلة السكانية البالغ عددها قرابة 2120 نسمة مقابل 2.6% لفئة كبار السن (2006).

ومن هنا فإنه وخلال المدة ذاتها-خلال عقد من (2006- 1995 إن المعدل للفترة ذاتها قد بلغ 96.9% للفئتين الأولى والثانية مقابل 3.4% للفئة الثالثة.

لقد استحوذت الفئة الوسطى (15-64 سنة) على ما يقارب من 50% خلال تلك السنوات الأمر الذي يؤثر إلى ارتفاع معدل الإعاقة بصورة كبيرة جداً فنصف سكان كرسه ضمن فئة العاملين (صغار السن- كبار السن 65 فما فوق) الأمر الذي يشكل ضغطاً على الفئة الوسطى، بحيث تتخفض حصة الفرد الواحد من فئة المعالين من إجمالي متوسط دخل أرباب الأسر (المعيلين)، ويتضح أن الفارق بينهما ضئيل جداً إلا أن الصورة تتغير في الفئة الثالثة (65 سنة فأكثر) إذ تزداد نسبة الإناث مقابل الذكور، وتعتبر هذه الحالة طبيعية فهي لا تقتصر على كرسه فحسب بل تشمل أغلب المدن الليبية.

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لفئات الاعمار العريضة حسب النوع لسكان كرسه خلال الفترة (1995-2006)

السنة	14 - 0		مجموع	64 - 15		مجموع	+ 65		المجموع
	ذكور	انثى		ذكور	أنثى		ذكور	أنثى	
1995	50.1	49.9	43.6	48.5	51.5	52.4	45.6	54.4	4
2006	49.5	50.5	33.9	49.8	50.2	63.5	43.1	56.9	2.6
المعدل	49.8	50.2	38.7	49.2	50.9	57.9	44.4	55.7	3.3

المصدر: التعدادات العامة لسكان. 1995 - 2006.

أ- اتجاهات نمو السكان والتركيب النوعي (Sex Structure):

من المعروف أن أعداد الذكور والإناث ليست متباينة بصورة كبيرة في أغلب الكتل السكانية، وغالباً ما تكون عند الميلاد ما بين (1021.8) ذكر لكل أنثى. (الهمالى: 2007، ص8).

وتحليل بيانات الجدول رقم (5) توزيع السكان والأسر ومتوسط حجم الأسرة بمنطقة كرسة خلال الفترة (1995-2021).

تكشف بيانات الجدول عن مجموعة من التحولات الديموغرافية المهمة التي شهدتها منطقة كرسة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2021، حيث اتسمت المنطقة بنمو سكاني متواصل ترافق مع تغيرات في حجم الأسر وتركيبها، وهو ما يعكس مساراً من الاستقرار السكاني النسبي في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المناطق الريفية بشرق ليبيا.

أولاً: اتجاهات النمو السكاني:

ارتفع عدد سكان منطقة كرسة من 1670 نسمة عام 1995 إلى 3930 نسمة عام 2021، بزيادة مطلقة بلغت 2260 نسمة، أي بنسبة نمو إجمالية تقدر بحوالي 135.3% خلال فترة الدراسة. ويشير هذا الارتفاع إلى استمرار الزيادة السكانية رغم التباين السنوي في معدلات النمو.

وقد سجلت أعلى نسبة تغير نسبي خلال الفترة بين عامي 1995 و2006، حيث بلغت 30.1% نتيجة زيادة عدد السكان بمقدار 503 نسمة، وهو ما يمكن

تفسيره بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتحسن الظروف المعيشية والخدمات الأساسية في المنطقة خلال تلك المرحلة، أما خلال السنوات اللاحقة، فقد تراوحت معدلات التغير النسبي السنوي بين 2.9% و 5.9%، وهو ما يعكس انتقال النمو السكاني من مرحلة التوسع السريع إلى مرحلة أكثر استقراراً واتزاناً، وهو نمط يتوافق مع الاتجاهات الديموغرافية السائدة في العديد من المناطق الريفية الليبية.

ثانياً: التركيب النوعي للسكان:

تظهر البيانات تقارباً واضحاً بين أعداد الذكور والإناث طوال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد الذكور 845 نسمة مقابل 825 أنثى عام 1995، بينما وصل عام 2021 إلى 1968 ذكراً و 1960 أنثى.

ويعكس هذا التقارب استمرار التوازن النوعي للسكان، إذ لم تسجل المنطقة اختلالات جوهرية في نسبة النوع، وهو مؤشر إيجابي على الاستقرار الديموغرافي وعدم تعرض المنطقة لهجرات انتقائية مؤثرة حسب الجنس.

ثالثاً: تطور عدد الأسر:

شهد عدد الأسر اتجاهاً تصاعدياً واضحاً، إذ ارتفع من 250 أسرة عام 1995 إلى 655 أسرة عام 2021، بزيادة مقدارها 405 أسرة، أي ما يعادل نمواً نسبته 162% تقريباً.

ويلاحظ أن معدل نمو الأسر كان أسرع من معدل نمو السكان، الأمر الذي يعكس تحولات اجتماعية مهمة تمثلت في زيادة تكوين الأسر الجديدة، وارتفاع الميل إلى الاستقلال السكني، وتراجع نمط الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية.

رابعاً: التغير في متوسط حجم الأسرة:

يبين الجدول أن متوسط حجم الأسرة شهد اتجاهاً تنازلياً عاماً خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 6.7 أفراد للأسرة الواحدة عام 1995 إلى 6 أفراد عام 2021.

ورغم أن الانخفاض يبدو محدوداً من الناحية العددية، فإنه يحمل دلالات ديموغرافية واجتماعية مهمة تتمثل في:

- تراجع معدلات الخصوبة مقارنة بالفترات السابقة.

- زيادة الوعي الأسري والتعليمي.

- تحسن المستوى المعيشي والخدمات الصحية.

- تنامي النزعة نحو تكوين أسر صغيرة الحجم.

كما يلاحظ أن متوسط حجم الأسرة استقر خلال معظم سنوات الدراسة بين 5.6 و 5.9 أفراد، وهو ما يشير إلى وصول المجتمع المحلي إلى نمط أسري أكثر استقراراً مقارنة بما كان عليه في منتصف التسعينيات.

خامساً: دلالات التحول الديموغرافي والاستقرار السكاني:

تشير النتائج السابقة إلى أن منطقة كرسه تمر بمرحلة انتقال ديموغرافي تتسم بما يلي:

1. استمرار النمو السكاني ولكن بوتيرة معتدلة ومستقرة.

2. تزايد عدد الأسر بمعدلات تفوق نمو السكان.

3. انخفاض تدريجي في متوسط حجم الأسرة.

4. الحفاظ على التوازن النوعي بين الذكور والإناث.

5. غياب التقلبات الديموغرافية الحادة أو الاختلالات السكانية الكبيرة.

وتؤكد هذه المؤشرات أن المنطقة تتجه نحو حالة من الاستقرار السكاني المطلق، وهي مرحلة تعكس تطوراً في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

للسكان الريفيين، وتنسجم مع التحولات التنموية التي شهدتها منطقة الجبل الأخضر وشرق ليبيا خلال العقود الأخيرة.

يمكن القول إن بيانات منطقة كرسية خلال الفترة (1995-2021) تكشف عن نمو سكاني متواصل ترافق مع زيادة ملحوظة في عدد الأسر وتراجع تدريجي في حجمها، مع استمرار التوازن بين الذكور والإناث. وتمثل هذه الخصائص مؤشرات واضحة على التحول الديموغرافي نحو أنماط سكانية أكثر استقراراً، الأمر الذي يدعم فرضية الدراسة المتعلقة بتنامي الاستقرار السكاني في المناطق الريفية بشرق ليبيا خلال العقود الأخيرة.

جدول رقم (5) توزيع السكان ولأسر والتغير المطلق والنسبي ومتوسط حجم الأسر كرسية خلال الفترة (1995-2021)

السنة	السكان						الأسر	
	ذكور	إناث	المجموع	التغير المطلق	التغير النسبي	العدد	الزيادة العددية	متوسط حجمها
1995	845	825	1670	-	-	250	-	6.7
2006	1089	1031	2120	503	30.1	386	136	5.5
2007	1120	1107	2227	107	5.0	397	11	5.6
2008	1191	1161	2352	125	5.6	420	23	5.6
2009	1251	1238	2489	137	5.8	437	17	5.7
2010	1308	1290	2598	109	4.4	447	10	5.8
2011	1381	1375	2752	154	5.9	490	43	5.6
2012	1445	1441	2886	134	4.9	497	7	5.8
2013	1507	1497	3004	118	4.1	509	12	5.9
2014	1551	1557	3108	104	3.5	527	18	5.9
2015	1617	1612	3229	121	3.9	557	30	5.8
2016	1658	1664	3322	93	2.9	572	15	5.8
2017	1728	1719	3447	125	3.8	584	12	5.9
2018	1783	1782	3565	118	3.4	604	20	5.9
2019	1851	1840	3691	126	3.5	624	20	5.9
2020	1904	1910	3814	127	3.4	635	11	6
2021	1968	1960	3930	116	3.0	655	20	6

المصدر: التعدادات العامة لسكان (1995 - 2021 ف)، بيانات السجل المدني كرسه 2021.

ب- التركيب الاقتصادي (Economic Structure):

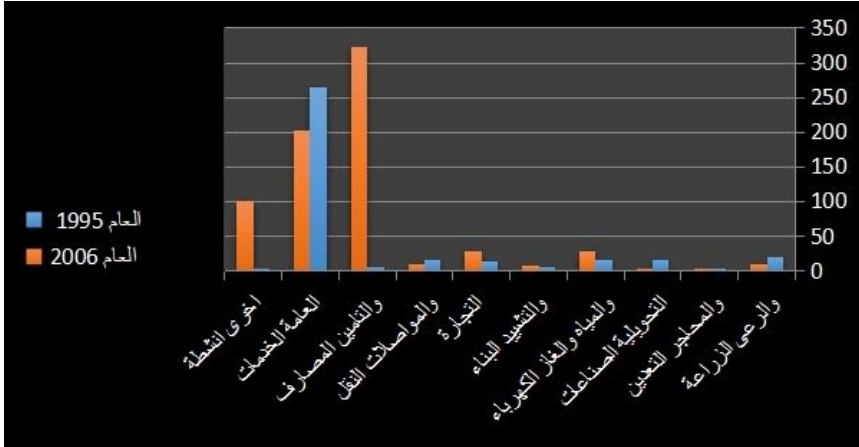
تكمّن أهمية استعراض هذا النوع من التراكيب كونه يعطينا تصوراً كاملاً عن طبيعة المهن (الأنشطة الاقتصادية) التي تمارس من قبل السكان وبالتالي يمكننا تحديده

جدول رقم (6) يوضح التوزيع العددي والنسبي للعاملين في منطقة كرسة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي للعام 1995-2006م

الانشطة الاقتصادية	الإجمالي 1995	%	الإجمالي 2006	%
الزراعة والغابات والصيد	21	5.8	10	1.4
التعدين والمحاجر	1	0.3	2	0.3
الصناعات التحويلية	16	4.4	2	0.3
الكهرباء والغاز والمياه	16	4.4	28	3.9
البناء والتشييد	5	1.4	7	1.0
التجارة	14	3.9	29	4.1
النقل والمواصلات	16	4.4	10	2.1
المصارف والتأمين والضمان الاجتماعي والضرائب	5	1.4	323	45.2
الخدمات العامة	265	73.4	202	28.3
انشطة اخرى	2	0.6	101	14.3
المجموع	361	100 %	714	%100

المصدر: مصلحة التعداد والاحصاء، بيانات التعداد العام للسكان للعام 1995 م 2006م.

شكل رقم (1) يوضح نسبة المساهمين في مختلف القطاعات الاقتصادية في منطقة كرسة للعام 1995-2006 م.



المصدر: التعداد العام للسكان 1995 من 2006 م.

والوظيفة الأساسية التي يقدمها المركز على المستويين المحلي والإقليمي، إضافة لكونها تعطينا تصوراً مفصلاً عن مقدار التوازن بين مختلف القطاعات العاملة، وبالنظر للجدول رقم (7) والشكل التوضيحي المرفق رقم (7) يتبين مدى التفاوت الكبير في التوزيع العددي والنسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية بمنطقة كرسة، ففي عام (2021م) نجد أن أغلب العمال يتركزون في قطاع الخدمات العامة بنسبة 73% من إجمالي العاملين في كافة القطاعات يأتي في المرتبة الثانية قطاع الزراعة والرعي بنسبة 5.8% ولا تتجاوز نسبة مساهمة بقية القطاعات 20.8% من إجمالي فئة القوى العاملة إذاً يمكننا القول إن القطاع الزراعي والرعي مع ذلك يبقى هو القطاع الرئيس في المنطقة إذ غالباً ما ينظم إليه أغلبية فئة القوى العاملة كنشاط مساعد ومصدر ثاني للدخل بما فيهم ربات البيوت وكبار السن 65 سنة فأكثر وصغار السن أقل من 14 سنة كونها الحرف التقليدية المتوارثة عند أغلب السكان، فلا يكاد يخلو منزل في القرية من حظيرة ملحقة به لتربية الحيوانات.

في المقابل نجد أن هناك بعض الأنشطة تعتبر نسبة مساهمتها متواضعة جداً ورمزية كقطاع البناء والتشييد والمصارف والتأمين إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته

في الأنشطة الاقتصادية أكثر من 1.4% لكل منها، وأخيراً يعتبر قطاع التعدين والمحاجر من أقل القطاعات استحواداً على العمالة حيث لم تتجاوز نسبة مشاركته أكثر من 0.3 % من إجمالي العاملين.

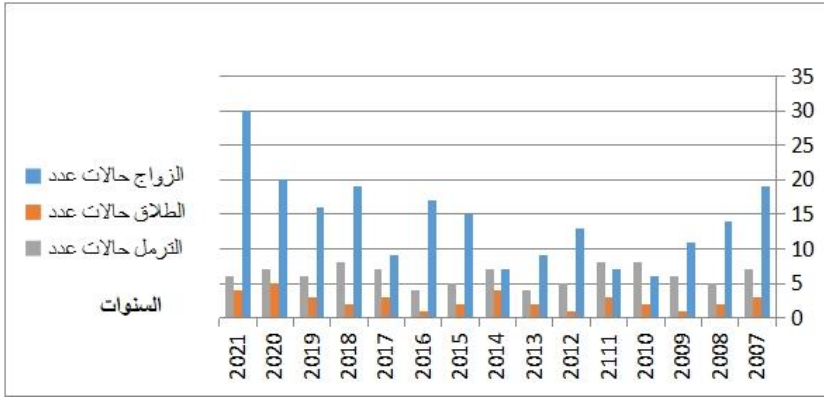
أما بالنسبة للتوزيع العدد والنسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية حسب النوع (2021) فيتبين لنا أن نسبة الإناث العاملات في القطاعات الخدمية (الضمان الاجتماعي- التعليم - الصحة -الخدمات الاجتماعية) تستحوذ على ما يقارب من 87.5% من الإناث العاملات ببقية القطاعات ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية والتعدين والمحاجر أقلها على الإطلاق إذ لم تتجاوز نسبة مشاركته في القطاعات نفسها يعتبر الأكبر إذ بلغت قرابة 82.6% من إجمالي عدد الذكور الحاملين ببقية القطاعات والتي لم تتجاوز 17.4% ويعتبر قطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية من القطاعات المهملة إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة فيه 0.3% لكل منها.

ج-التركيب الزواجي:

يشمل التركيب الزواجي تقسيم السكان إلى عدة فئات منها (لم يسبق لهم الزواج، المتزوجون، حالات الطلاق، حالات الترمل) ويرتبط التركيب الزواجي بالكثير من العوامل يأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية والثقافية وطبيعة العادات المجتمعية المتوارثة ومستوى التعليم ومفاهيم العقيدة الدينية وغيرها من العوامل التي يصعب حصرها، لكنها في عمومها تشكل حالة مجتمعية يمكن تمييز خصائصها داخل الكتلة السكانية بوصفها المؤثر الأبرز في استقرار واستمرار النمو السكاني.

يشار هنا إلى الارتفاع النسبي لحالات الطلاق في عموم البلاد بل في عموم البلدان العربية مما يؤثر الى حدوث تغيرات جوهرية في البنية المجتمعية على الصعيدين الاقتصادي والثقافي مما يعطي دلالة واضحة على التغير الكامل في المفاهيم الخاصة بالقيم الأسرية.

شكل رقم (2) يوضح عدد حالات الزواج والطلاق والترملم في منطقة كرسه للفترة من 2007-2021 م



المصدر: مصلحة الاحوال المدنية، السجل المدني كرسه 2022 م

ويشير الجدول رقم (8) والشكل التوضيحي المرفق رقم (8) إلى التطور العددي لحالات الزواج في كرسه خلال الخمس عشر سنة الأخيرة حيث بلغ قرابة 15.4% حالة سنوياً، إلا أننا نلاحظ أيضاً أنه وفي بعض السنوات انخفضت إلى ما دون المتوسط وتحديداً (2010-2011-2014) لتبلغ على التوالي (7-6-7) حالة زواج فقط. ويرجع انخفاض هذه المعدلات لسببين أولهما سياسي والثاني اقتصادي ففي (2011) شهدت البلاد اضطرابات سياسية كبيرة تمثلت في ثورة شعبية عارمة اجتاحت أغلب المدن الليبية مطالبة بأسقاط النظام الحاكم في البلاد الأمر الذي تحول بسرعة كبيرة إلى ثورة مسلحة انعكست ظلها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي عام (2014) شهدت المنطقة الشرقية صراع جديد ضد التنظيمات المتطرفة التي سيطرت على بعض المدن ومن ضمنها مدينة درنة التي لا تكاد تبعد عن كرسه سوي 18 كيلومتر.

هذه الظروف خلقت حالة من عدم الاستقرار والترقب والقلق المستمر لدى أغلب سكان المنطقة الأمر الذي أدت إلى انخفاض حالات الزواج بصورة كبيرة في المقابل نجد أن هناك بعض السنوات شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تلك المعدلات لتصل مثلاً إلى 20 حالة (2020)، 30 حالة (2021) وربما يرجع

الأمر لتشجيع الدولة وعودها بفتح باب القروض السكنية الخاصة بالشباب المقبلين على الزواج إضافة لصرف منحة للزوجة وللأبناء وأخيراً صرف منحة الزواج والمقدرة بنحو 40000 دينار بواقع 20000 لكلا الزوجين.

في الجانب لأخرى نجد أن متوسط حالات الطلاق قد بلغ قرابة 2.5 حالة سنوياً إلا أنه يلاحظ ارتفاع هذا المعدل في بعض السنوات ليصل إلى أكثر من نصف عدد حالات الزواج المبرمة في عام واحد ففي (2014) بلغت حالات الزواج 7 حالات في المقابل سجلت 4 حالات طلاق وتكرر الأمر (2020) بواقع 20 حالة مقابل 5 حالات طلاق.

وتشير البيانات الواردة من مكتب السجل المدني أيضاً لارتفاع حالات الترميل لنفس السنوات التي شهدت الاضطرابات (السجل المدني، 2022) فقد بلغ المتوسط العام قرابة 6.2 حالة إلا أنه ارتفع عن ذلك عام (2011-2010) ليبلغ قرابة 8 حالات وتكرر أيضاً عام (2014) كذلك الأمر في السنوات الأخيرة عقب المواجهات المسلحة التي شهدتها المنطقة الغربية، إلا أنه قد بدأ يسجل انخفاضاً ملموساً في السنة الأخيرة (2021) نظراً للاتجاه العام الذي يشير لبدأ مرحلة من الاستقرار النسبي والهدوء في عموم البلاد.

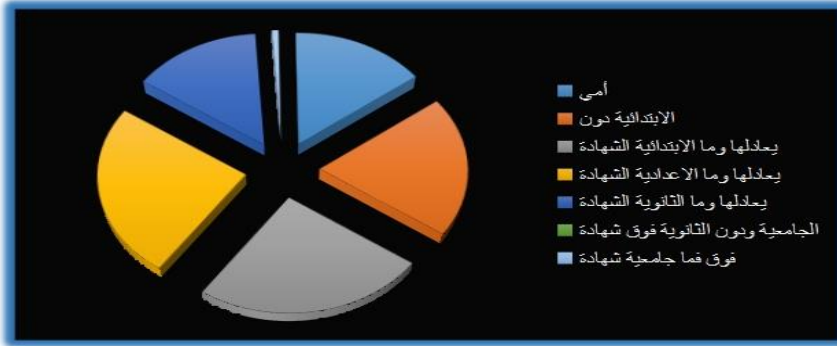
د- الحالة التعليمية:

يشير مفهوم الحالة التعليمية إلى أعداد الأميين- لا يجيدون القراءة ولا الكتابة- مقابل من تحصل على شهادات علمية بمختلف مستوياتها بدءاً بما دون الشهادة الابتدائية وانتهاءً بالشهادة الجامعية فما فوق (الهملی: 2021 ص4)، وبالتدقيق في البيانات الواردة من التعدادات العامة للسكان (1995-2006) يتبين لنا حقيقة مهمة وهي إن نسبة من لم يكملوا المرحلة الابتدائية إضافة للأميين (1995) قد بلغت قرابة 34.9% من إجمالي السكان مقابل 0.7% فقط من أكملوا المرحلة الجامعية. (السجل المدني: 2021)

هذا وتعطينا بيانات (2006) صورة مغايرة إلى حد كبير فنجد إن نسبة الأميين ومن هم دون المرحلة الابتدائية قد بدأت تنقلص لتصل لقرابة 18.9% من إجمالي السكان مقابل 6.7% ممن أكملوا المرحلة الجامعية، ويرجع السبب في ذلك لاستحداث مؤسسات تعليمية عالية المستوى في عموم الإقليم (درنة، القبة،

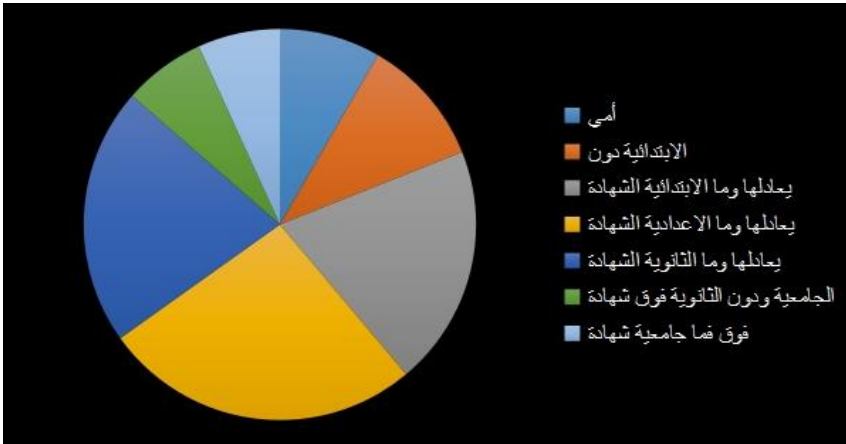
سوسة) أيضاً من ضمن الملاحظ ارتفاع نسبة الإناث وازدياد أعدادهن مقابل أعداد الذكور خاصة مع الانفتاح الذي بدأت تشهده البلاد إضافة لازدياد الوعي المجتمعي.

شكل رقم (3) يوضح الحالة التعليمية لسكان منطقة كرسه للعام 1995م.



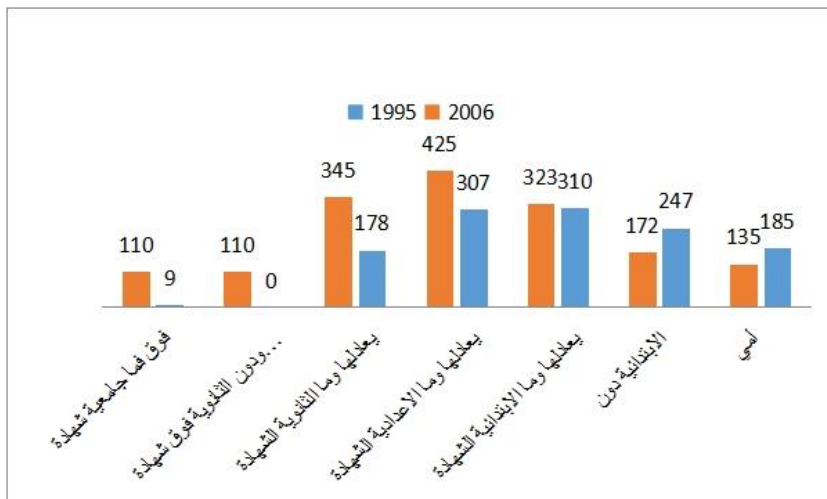
المصدر: التعداد العام للسكان ، 1995م

شكل (4) الحالة التعليمية لسكان منطقة كرسه للعام 2006 م



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، 2006م

شكل (5) الحالة التعليمية لسكان منطقة كرسه للفترة من 1995:2006



المصدر: التعداد العام للسكان 1995، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق 2006م.

هـ- متوسط حجم الأسرة:

يتم حساب حجم الأسرة بقسمة إجمالي عدد السكان على عدد الأسر إلا أننا نلاحظ أن تطور أعداد الأسر ازداد من 250 أسرة عام (1995) ليصل (1655)، (11) أسرة عام (2021)، (12) أي بنسبة زيادة بلغت 38.1 % خلال ربع قرن من الزمن.

أما بالنسبة للتغير المطلق لإجمالي أعداد السكان فقد سجل عام (2011) أكبر معدل بواقع 54% نسمة عن العام السابق وهو الأعلى على الإطلاق.

وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التغير النسبي فقد سجل عام (2021) ما نسبته 5.9% من إجمالي عدد السكان، أيضاً سجل هذا العام أعلى معدل للزيادة العددية للأسر بلغت قرابة 43 أسرة عن العام السابق.

والملاحظ أن متوسط حجم الأسر لم يتغير تغيراً كبيراً بل ظل يراوح ما بين 5.5، 6 أفراد للأسرة الواحدة خلال الفترة ذاتها كما هو موضح بالجدول رقم (8).

النتائج

1- تشير النتائج الدراسة إلى أن البنية القبلية المتجانسة أسهمت بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار الديموغرافي وتقليص معدلات النزوح والهجرة خلال فترات الاضطراب الأمني التي شهدتها المنطقة الشرقية من ليبيا.

2- أثبتت الدراسة أن (التجانس الاجتماعي) في منطقة كرسة يعمل كمصدات طبيعية للنزوح؛ رغم وقوعها في منطقة نزاع مسلح، حافظت على استقرار كتلتها السكانية بنسبة تقارب 100%. وهذا ما تم التحقق منه من خلال بيانات الدراسة التي أظهرت ذلك، وكشفت البيانات الرسمية عن محدودية التأثيرات المرتبطة بالهجرة الداخلية والخارجية، الأمر الذي يعكس ارتفاع مستوى التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي داخل المنطقة، فكرسة نموذجاً للمجتمعات الريفية التي تستخدم رأس المال الاجتماعي (القبيلة).

3- ساهم موقع منطقة الدراسة الجغرافي المتوسط بين مراكز التموين (القبعة) ومراكز الاستهلاك (درنة) في استقرار وثبات السكان.

4- بينت الدراسة إن المنطقة لاتزال في المرحلة الثانية من مراحل (الانتقال الديموغرافي) (خصوبة مرتفعة مقابل وفيات منخفضة)، مما يتطلب تخطيطاً عمرانياً يستوعب تضاعف السكان المتوقع خلال العقدين القادمين، وهذا يمثل الاعتماد على الموارد الطبيعية (الزراعة) لمقاومة التحولات الديموغرافية الناجمة عن الازمات السياسية.

التوصيات:

1- توصي الدراسة مصلحة الأحوال المدنية بتبني أنظمة أرشفة رقمية متطورة تتيح للباحثين الوصول إلى البيانات الحيوية بدقة أعلى لخدمة أغراض التنمية المكاني.

2- تفعيل برامج التنمية المستدامة التي تستهدف الحرف الزراعية والرعية، يضمن بقاء الشباب في المنطقة وتقليل الضغط على الوظيفة العامة

3- تدعو الدراسة صناع القرار لتعزيز الخدمات في المناطق الريفية المستقرة ديموغرافياً لمنع الضغط المستقبلي على المدن الكبرى،

4- تحديث التحليل الإحصائي ليشمل التنبؤات السكانية للعقد القادم. مع ضرورة تحويل "النمو السكاني الكمي" إلى "نمو كيفي" من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية المحلية لتقليل الاعتماد الكلي على المدن المجاورة.

المصادر:

التقارير والوثائق الرسمية

- مؤسسة دوكيسادس الاستشارية (1979) المخططات العامة والشاملة بلدية درنة. اليونان. اثينا.
- مصلحة الإحصاء والتعداد (1984) نتائج التعداد العام للسكان 1984م، طرابلس.
- مصلحة الإحصاء والتعداد (1995) نتائج التعداد العام للسكان 1995م، طرابلس.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2006) النتائج التعداد العام للسكان 2006م، طرابلس.
- مصلحة الإحصاء والتعداد (2012) النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان 2012م، طرابلس.
- مصلحة الأحوال المدنية، مكتب السجل المدني كرسة (2022).
- منظمة الصحة العالمية. (2024). التقرير الصحي الأوروبي 2024: إطار قياس "العمل الموحد من أجل - صحة أفضل". المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا.

الكتب والمراجع العربية

- العبيدي، صبرية علي حسين وجراد، عماد جبار. (2024). الخصائص السكانية في محافظة القادسية للمدة 1997-2020. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، 24(1/ج)، 140-161.
- الهمالي، محمد (2021) جغرافية السكان كفرع من فروع الجغرافية البشرية (غير منشور) كلية الآداب جامعة بنغازي.
- السعدي، عباس فاضل (2014) البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق "نظرة جغرافية وتحليل ديموغرافي" مجلة الاسرة العربية. العدد. 17. القاهرة.

- الشلقاني، مصطفى (1998) طرف التحليل الديموغرافي. مطبوعات جامعة الكويت-الكويت.

- العيسوي، فايز محمد (1995) مستويات الخصوبة في مجمعة الدمام بالسعودية دراسة في جغرافية السكان، الندوة الجغرافية الخمسة الأقسام الجغرافية بجامعات المملكة العربية السعودية (غير منشور) جامعة الملك سعود. الرياض.

- الكيخيا، منصور (1995) في الهادي بولقمة وسعد القزيري (محران) الجماهيرية دراسة في الجغرافيا. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان-سرت.

- مصيلحي، فتحي (2004) جغرافية السكان، منشورات جامعة المنوفية-المنوفية.

- عبد الحكيم، محمد صبحي و غلاب، محمد السيد (1998) السكان ديموغرافيا وجغرافية مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة.

المراجع الإنجليزية

United Nations Population Fund (UNFPA). (2023). Population situation analysis: A conceptual and methodological guide. UNFPA